

قضية

«سنة العراق»... الزعامة الغائبة

على مدى السنوات الممتدة من غزو العراق حتى يومنا. ساهمت صيغة الحكم، المتفق عليها في زمن الاحتلال، في تأزيم الواقع الطائفي و«القومي» في العراق، وهذا ما كرس واقع المحاصصة بين «ثلاثة مكونات» (الشيعة، السنة والاكرد). لكن البحث في «عراق ما بعد داعش»، يفرض الانطلاق من الواقع القائم في محاولة لبلورة صيغة مختلفة، تفتح الباب على الماضي لمرّة واحدة... وللإبد

بغداد - هيثم العاني

في الوقت الذي يبلغ فيه الحراك في الأوساط السياسية الشيعية العراقية أوجّه، في تدشين غير علني للحملات الانتخابية استعداداً للاستحقاقين المقبلين (مجلس المحافظات، والتشريعي العام المقبل)، يزداد انقسام الطبقة السياسية السنية إلى حدّ التشطي، ما يعقد مهمة المكونين الآخرين (الشيعة والاكرد)، في اختيار شريك سياسي لأي مشروع مقبل. وساد اعتقاد بأن الطبقة السياسية السنية في العراق ستحسم أمر تمثيلها وزعامتها عندما تتم استعادة مدينتي الرمادي والفلوجة، في الأنبار، من تنظيم «داعش». لكن ذلك لم يتحقق، بل تحول «تحرير المدينتين» إلى عامل جديد يعمّق الانقسام، بسبب صراع القوى المحلية على إدارة المناطق في مرحلة «ما بعد داعش». ومع التقدم المضطرب في عمليات الموصل، بات سؤال «التمثيل السني» أكثر إلحاحاً، لارتباط إجابته باستحقاقات مرحلة مقبلة، مهمة لجميع الأطراف. وربما اقتنعت الأوساط السياسية الشيعية باستحالة نجاح السنة في حسم ملف تمثيلهم السياسي، لذلك قرروا، بمساعدة أممية، تبني هذا الأمر. ويقول فادي الشمري، القيادي في «المجلس الإسلامي الأعلى» الذي



بات السؤال عن التمثيل السني ملحا مع بدء عمليات الموصل (أ ب)

شكل لجنة للإعداد لهذا المؤتمر، قسمت الطبقة السياسية السنية إلى ثلاثة مستويات، الأول: يضم الشخصيات السننية المعارضة للعملية السياسية خارج العراق، والثاني: يضم الشخصيات السننية المنخرطة في العملية السياسية، وتشارك في تمثيلاتها بانتظام، والثالث: ويضم شخصيات عشائرية انخرطت في قتال تنظيم «داعش» في المحافظات الغربية. ويريد الحكيم أن ينتج المؤتمر المزمع عقده في بغداد خليطاً يمثل الطائفة السننية. وكان الحكيم قد زار الأردن الشهر الماضي، لعرض ورقة التسوية على زعاماتها، فيما تشير مصادر مطلعة إلى حصوله على وعود أردنية بالضغط على شخصيات سياسية معارضة تقيم في عمان للانخراط في التسوية. وفيما يبدو أنه تنقذ للوعود، اجتمع الملك الأردني، عبدالله الثاني، عقب أيام من استقباله الحكيم، بكل من رئيس البرلمان سليم الجبوري وزعيم ائتلاف «متحدون» أسامة النجيفي، وأمين عام «جبهة الحوار الوطني» صالح المطلك. وعرض الملك الأردني على الشخصيات المذكورة، نتائج لقائه بالحكيم. ولم ترشح الكثير من المعلومات عن نتائج هذا اللقاء، ولا عن لقاءات عديدة بين أطراف شيعية وسنية في عمان واسطنبول واربيل وبغداد، خلال الشهر الماضي، لمناقشة «قضية التمثيل السني»، برغم أنّ الأجواء في العاصمة الأردنية، أشارت خلال اليومين الأخيرين إلى «تقدم مهم» في ملف التسوية، من دون إعلان تفاصيل.

ووفق مراقبين ومصادر سياسية رفيعة، فإن «هذا الحراك الشيعي -الأممي، لن يحدث ربما تغييراً كبيراً في خريطة التمثيل السياسي السني، باستثناء مساعدة شخصيات مطلوبة للقضاء العراقي على تسوية أوضاعها القانونية، على غرار الأمين العام للمشروع العربي في العراق خميس الخنجر، ووزير المالية السابق رافع العيساوي، ومحافظ نينوى السابق أثيل النجيفي، لتستأنف العمل السياسي في بغداد، فضلاً عن إفساح المجال أمام وزير الدفاع العراقي المقاتل، خالد العبيدي، كي يلعب دوراً ما في المرحلة المقبلة».

المتحدة في العراق، يان كوبيش، لإعداد مشروع للمصالحة بين الطوائف العراقية المتنازعة، تحت عنوان «التسوية». لكن هذه التسوية تصطدم بغياب الممثل السني الموثوق، لذلك يعمل الحكيم مع كوبيش على عقد مؤتمر في بغداد، منتصف العام الجاري، تشارك فيه مئات الشخصيات السننية، على أن تختار ممثلين عنها لمباشرة مفاوضات سياسية مع الشيعة والاكرد.

وتقول مصادر «الأخبار» في بغداد إن «التحالف الوطني» (الشيعي)

يعمل عدد من الأطراف على إيجاد حل لهذه الإشكالية. ويشنق الحكيم، منذ شهر، مع الممثل الدائم للأمم

يعرق انقسام الطبقة السياسية السنية البحث في أي تسوية مقبلة

يتزعمه عمار الحكيم، إن «البيت السني مفكك، ولم يحسم تفاهماته الداخلية بعد، وهناك تجاذب كبير بين نوابه وقياداته السياسية، فضلاً عن وزرائه ومحاوره الإقليمية وهو في هذه اللحظة غير قادر على حسم الخيارات الداخلية لقواه، فضلاً عن انتزاعه لطبيعة المبادرات والإصطفافات والعروض من (الأطراف) الشيعية». وتخشى الأوساط الشيعية أن تمثل انتخابات عام 2018 عاملاً جديداً للمزيد من الانقسام على مستوى الطبقة السياسية السنية، لذلك

خريطة القوى «السنية»

وشقيقه محافظ نينوى السابق، أثيل النجيفي، ووزير المالية السابق رافع العيساوي. ويحظى هذا التحالف بثقة دول خليجية كبرى، ويتبنى سقف مطالب مرتفعاً للغاية، يبدأ من تعديل الدستور، ولا ينتهي عند تقاسم السلطات مع الأحزاب الشيعية في بغداد. وبدا مؤخراً أن هذا التحالف قريب من التفاهم مع «المجلس الإسلامي الأعلى» بزعامة عمار الحكيم، في إطار مشروع «التسوية الوطنية». لكن المباحثات بين الطرفين تصطدم بعقبات كبيرة.

ومن بين الشخصيات البارزة الأخرى في هذا الاتجاه، سعد البزاز، الذي يملك قناة «الشرقية» الفضائية، صاحبة نسب المشاهدة العالية في العراق، والمتهمه في الأوساط الشيعية، بتأجيج النزاع الطائفي. وضمن هذا الاتجاه أيضاً، هناك جمال الضاري، وأخيراً في هذا الاتجاه، هناك رجل الدين عبد الملك السعدي، المقيم في الأردن، والذي لعب دوراً بارزاً في حشد الشارع حول اعتصامات الأنبار خلال عام 2013. قبل أن ينزوي بعيداً عن الإعلام. الاتجاه الثالث، تمثله قوى عشائرية سعد نجمها بعد انخراطها مع القوات العراقية في قتال تنظيم «داعش» منذ نحو عامين. ومن بين هذه القوى، عشيرة الجغافية، التي عرفت بصمودها لنحو عامين في مدينة حديثة غرب الأنبار. وفي صلاح الدين، تمثل عشيرة الجبور، المعروفة بـ«جبور العلم»، أبرز قوى الاتجاه الثالث. (التقرير الكامل على الموقع)

هيثم...

ومن ساسة الاتجاه الأول أيضاً، قاسم الفهداوي، وزير الكهرباء في حكومة العبادي، ومحافظ الأنبار الأسبق، الذي يتزعم كتلة الوفاء للأنبار» النيابية، وتضم خمسة نواب. وفي ولاية المالكي الثانية، عندما كان الفهداوي محافظاً للأنبار، تقارب الاثنان كثيراً، لكن الأخير، منذ استوزاره، ينحاز نحو رئيس الوزراء حيدر العبادي. وينتمي إلى هذا الاتجاه أيضاً، محافظ صلاح الدين أحمد الجبوري، الذي سبق له أن شغل منصب وزير الدولة في حكومة المالكي الثانية، وهو أحد الشخصيات المعروفة بصلتها الوثيقة بزعيم ائتلاف «دولة القانون». وأخيراً، ضمن هذا الاتجاه، هناك زعيم «جبهة الحوار الوطني»، صالح المطلك. ويُلاحظ أن المالكي نجح في الحفاظ على صلات قوية بمعظم شخصيات الاتجاه الأول، فيما بدأ العبادي في استقطاب عدد منهم، منذ توليه رئاسة الوزراء.

أما الاتجاه الثاني، فيضم الشخصيات السياسية والعشائرية والدينية المعارضة للعملية السياسية في بغداد، وهو توصيف يضم طيفاً واسعاً من الأسماء، تتقارب فيما بينها أحياناً، وتتباعد كثيراً، مما يؤدي إلى إضعاف تأثيرها، برغم حيازتها موارد مالية وإعلامية كبيرة. وفي مقدمة شخصيات هذا الاتجاه، يقف رجل الأعمال المثير للجدل خميس الخنجر، الذي يتمتع بصلات قوية مع شخصيات مؤثرة في عدد من الحكومات الخليجية، فضلاً عن الأردن وتركيا. ويقود الخنجر تحالفاً يُدعى «المشروع العربي»، يضم زعيم ائتلاف «متحدون» أسامة النجيفي،

تشهد "خريطة التمثيل السياسي" للمكون السني تحولات ملحوظة على مستوى التحالفات الجديدة، استعداداً لانتخابات مجالس المحافظات والبرلمان. وقد عززت المرحلة التي شهدت تمدد تنظيم «داعش»، الفرز داخل الطبقة السياسية السنية، لتبرز ثلاثة اتجاهات رئيسية حالياً، ستدور حولها جميع عمليات البحث عن الشركاء من قبل الأطراف السياسية الأخرى.

ويضم الاتجاه الأول، القوى السننية المنخرطة في العملية السياسية في العراق منذ نشأتها، وفي مقدمتها «الحزب الإسلامي العراقي» (له علاقات بالإخوان المسلمين)، بزعامة السياسي المخضرم إياذ السامرائي، كما يضم الحزب رئيس البرلمان، سليم الجبوري، فضلاً عن شخصيات أخرى كثيرة. ويضم هذا الاتجاه أيضاً «حركة الحل» بزعامة جمال الكربولي المتحالفة مع «الحزب الإسلامي»، وبدا أن هذا التحالف قريب من الدخول في شراكة سياسية الآن مع ائتلاف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي. ويضم الاتجاه الأول أيضاً، طيفاً واسعاً من نواب محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى، شكلوا، برفقة نواب من محافظات أخرى، كتلاً نيابياً، عرف بـ«جبهة الإصلاح» التي تبنت استجواب وزير الدفاع والمالية في حكومة العبادي، قبل إقالتها. ولدى هؤلاء النواب الذين ينحدرون من المحافظات ذات الأغلبية السننية علاقات وثيقة بالمالكي أيضاً، ويعرفون في الأوساط الإعلامية والسياسية بأنهم «سنة المالكي».